

الى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تنفيذ مخرجات الوساطة بخصوص ملف طلبة الطب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

شكلت الوساطة التي قادتها مؤسسة الوسيط مبادرة ايجابية، ساهمت في التخفيف من حدة التوثر الذي ساد كليات الطب والصيدلة خلال مدة سنة دراسية كاملة .

محضر التسوية هو مجرد ارضية مهمة من اجل انهاء الازمة تفعيل هذا المحضر يتحقق عبر اصدار نص تنظيمي ملائم يضمن التنزيل الجيد لمخرجات الوساطة و احترام القوانين الجاري بها العمل بما يضمن شرعيته ، نجاعته ، و احترامه لواقع والقانون معا .

الرهان الاساسي هو تطوير المنظومة الصحية كرهان استراتيجي لبلادنا كما اراد ذلك جلالة الملك نصره الله و حفظه ، ويتحقق ذلك بشرط جودة التكوين الطبي، وهو ما يفرض التنزيل الجيد لنتائج الوساطة واستدماج كافة أبعاد و تعقيدات الملف بما فيها وحدة النص التنظيمي و عموميته ضمان فعاليته .

الازمة بكليات الطب معقدة و صياغة مشروع للحل بناء على مخرجات الوساطة تستدعي الاحاطة و قراءة جيدة للملف ويمكن استدعاء بعض عناصره :

اولا : مراعاة وحدة التكوين بين القطاع العام و قطاع مؤسسات التكوين بالكليات الطب الشبه العمومية ذات الاهداف غير الربحية

ثانيا : عدم تفتيت القرارات و الحفاظ على وحدتها. وشموليتها لان عدم تطبيق القرار رقم 2175.22 على الافواج الاربعة و العودة الى القرار ساري المفعول قبل صدوره بحسب نص محضر التسوية ، فان ذلك ينتج عنه اشكالية قانونية تتمثل عناصرها في وجود ثلاث قرارات :

1-1: قرار 2174.18 الصادر بتاريخ 9 يناير 2019 (ثم تفعيل مقتضياته جزئيا على الافواج الاربع ، رغم كونه قرارا منسوخا)

2-1 : القرار رقم 2174.18 الذي ثم تعطيله جزئيا

3-1 : القرار رقم 1736.20 والمعدل والمتمم للقرار رقم 2174. 18.

ثالثا : محضر التسوية رغم قيمته واهميته فقد نتج عنه حالة من التوثر و تنامي خطاب التخوين و العنف المتصاعد بين الافواج .

رابعا : منطق التسوية كان مؤسسا على خرق مبدأ دستوري المنصوص عليه في الفصل السادس والمتعلق بمبدأ عدم رجعية القوانين ،فان الواجب هو سحب القرار 2175.22 و ليس تعطيله جزئيا.

رغبة في بناء حكمة قانونية و تدبيرية توجب سحب القرار رقم 2175 كاملا لخرقه للدستور اولا ، و انتاجه التوثر و العنف داخل الكليات نتيجة الانقسام الحاد بين الطلبة.

لهذا الهدف اسائلكم السيد الوزير عن الاجراءات التي تعتزمون القيام لتففيذ مخرجات الوساطة و ازالة التوثر الذي مازال قائما بالكليات عبر ضمان استفادة الافواج الخمس و انتهاء الازمة بقاسم حاسم وليس بقرار قاسم.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

العايشي الفرفار